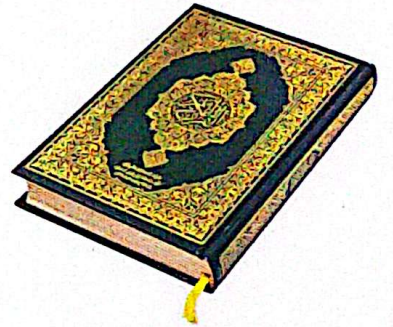


التجريم والعقاب

في ظل نظام التعزير

وفي ظل مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات



الدكتورة قناطف شمس



دار الكتاب الحديث

فهرس الموضوعات.

المقدمة - 7 -

الفصل الأول: مفهوم الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي الوضعي. - 13 -

المبحث الأول: تعريف الجريمة وبيان أساسها في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي الوضعي. - 15 -
المطلب الأول: تعريف الجريمة في اللغة العربية. - 15 -
المطلب الثاني: تعريف الجريمة والجنائية وبيان أساسها في الشريعة الإسلامية. - 21 -
الفرع الأول: تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية. - 21 -
أولاً: مدلول لفظ الجريمة في القرآن الكريم. - 21 -
ثانياً: مدلول لفظ الجريمة في الحديث النبوي الشريف. - 28 -
ثالثاً: تعريف الجريمة في الفقه الجنائي الإسلامي. - 29 -
الفرع الثاني: تعريف الجنائية في الشريعة الإسلامية وفي القانون الجنائي الوضعي. .. - 36 -

أولاً: تعريف الجنائية في اللغة العربية. - 36 -
ثانياً: مدلول لفظ الجنائية في القرآن الكريم. - 37 -
ثالثاً: مدلول لفظ الجنائية في الحديث النبوي الشريف. - 38 -
رابعاً: تعريف الجنائية في الفقه الجنائي الإسلامي. - 43 -
خامساً: تعريف الجنائية في القانون الجنائي الوضعي. - 47 -
الفرع الثالث: أساس التجريم في الشريعة الإسلامية. - 49 -
المطلب الثالث: تعريف الجريمة الجنائية وبيان أساسها في القانون الجنائي الوضعي. - 53 -

الفرع الأول: تعريف الجريمة الجنائية في قانون العقوبات. - 54 -
أولاً: أمثلة عن بعض القوانين الجنائية العربية التي عرّفت الجريمة الجنائية. .. - 59 -
ثانياً: أمثلة عن بعض القوانين الجنائية الأجنبية التي عرّفت الجريمة الجنائية. .. - 60 -

- الفرع الثاني: تعريف الجريمة الجنائية في الفقه الجنائي الوضعي. - 63 -
- الفرع الثالث: أساس التجريم في القانون الجنائي الوضعي. - 68 -

المبحث الثاني: تعريف العقوبة وبيان المصالح التي تحميها في الشريعة الإسلامية

- والقانون الجنائي الوضعي. - 73 -
- المطلب الأول: تعريف العقوبة في اللغة العربية. - 73 -
- المطلب الثاني: تعريف العقوبة وبيان المصالح التي تحميها في الشريعة الإسلامية. .. - 77 -

- الفرع الأول: تعريف العقوبة في الشريعة الإسلامية. - 77 -
- أولاً: مدلول لفظ العقوبة في القرآن الكريم. - 77 -
- ثانياً: مدلول لفظ العقوبة في الحديث النبوي الشريف. - 78 -
- ثالثاً: تعريف العقوبة في الفقه الجنائي الإسلامي. - 83 -
- الفرع الثاني: المصالح التي تحميها الشريعة الإسلامية بالعقوبة. - 87 -
- المطلب الثالث: تعريف العقوبة الجنائية وبيان المصالح التي تحميها في القانون الجنائي الوضعي. - 97 -
- الفرع الأول: تعريف العقوبة الجنائية في الفقه الجنائي الوضعي. - 97 -
- الفرع الثاني: المصالح التي يحميها القانون الجنائي الوضعي. - 102 -

الفصل الثاني: ضوابط سلطة القاضي في التجريم والعقاب التعزيري في

- الشريعة الإسلامية. - 107 -

- المبحث الأول: تعريف السُّلْطَة والقاضي والتعزير. - 109 -
- المطلب الأول: تعريف السُّلْطَة لغة واصطلاحاً. - 109 -
- الفرع الأول: تعريف السُّلْطَة في اللغة العربية. - 110 -
- الفرع الثاني: تعريف السُّلْطَة في الشريعة الإسلامية. - 111 -
- أولاً: مدلول لفظ السُّلْطَة في القرآن الكريم. - 111 -
- ثانياً: مدلول لفظ السُّلْطَة في الحديث النبوي الشريف. - 113 -
- ثالثاً: تعريف السُّلْطَة عند الفقهاء والباحثين. - 114 -
- الفرع الثالث: تعريف السُّلْطَة في القانون الوضعي. - 118 -

- المطلب الثاني: تعريف القاضي وشروطه. - 119 -
- الفرع الأول: تعريف القاضي لغة واصطلاحاً. - 119 -
- أولاً: تعريف القاضي في اللغة العربية. - 119 -
- ثانياً: تعريف القاضي في الشريعة الإسلامية. - 120 -
- ثالثاً: تعريف السلطة القضائية في القانون الوضعي. - 130 -
- الفرع الثاني: شروط القاضي في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري. - 132 -
- أولاً: تعريف الشروط لغة واصطلاحاً. - 132 -
- ثانياً: شروط القاضي في المذاهب الأربعة. - 133 -
- 01- شروط القاضي عند الحنفية. - 134 -
- 02- شروط القاضي عند المالكية. - 138 -
- 03- شروط القاضي عند الشافعية. - 141 -
- 04- شروط القاضي عند الحنابلة. - 143 -
- ثالثاً: شروط توظيف الطلبة القضاة في القانون الجزائري. - 144 -
- المطلب الثالث: تعريف التعزير والفرق بينه وبين العقوبات المقررة شرعاً. - 146 -
- الفرع الأول: تعريف التعزير لغة واصطلاحاً. - 146 -
- أولاً: تعريف التعزير في اللغة العربية. - 146 -
- ثانياً: تعريف التعزير في الشريعة الإسلامية. - 151 -
- 01- مدلول لفظ التعزير في القرآن الكريم. - 151 -
- 02- مدلول لفظ التعزير في الحديث النبوي الشريف. - 152 -
- 03- تعريف التعزير عند الفقهاء. - 156 -
- ثالثاً: التعزير لا نظير له في القوانين الوضعية. - 158 -
- الفرع الثاني: الفرق بين التعزير وبين العقوبات المقررة شرعاً (الحدود، والقصاص، والدية). - 160 -
- أولاً: الفرق بين التعزير والحدود. - 161 -
- ثانياً: الفرق بين التعزير والقصاص. - 172 -
- ثالثاً: الفرق بين التعزير والدية. - 177 -
- المبحث الثاني: ضوابط التجريم والعقاب التعزيري في الشريعة الإسلامية. - 187 -

المطلب الأول: سلطة التحليل والتحریم في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي

- 187- الوضعي.
- 187- الفرع الأول: التحليل والتحریم في الشريعة الإسلامية حق لله تعالى وحده. ...
- الفرع الثاني: سلطة القاضي في التجريم والعقاب التعزيري ومبدأ التحليل والتحریم
- 190- حق لله تعالى وحده.
- 193- الفرع الثالث: سلطة التجريم والعقاب في القانون الجنائي الوضعي.
- 193- المطلب الثاني: ضوابط التجريم التعزيري في الشريعة الإسلامية.
- 194- الفرع الأول: أن تكون فعلاً فلا جريمة بدون فعل.
- 197- الفرع الثاني: أن تكون معصية فلا جريمة بدون معصية.
- الفرع الثالث: أن يكون فيها عدوان على الضروريات الخمس فلا جريمة بدون
- 203- عدوان.
- 203- أولاً- تعريف الضروريات الخمس.
- 205- ثانياً- الأدلة على حفظ الضروريات الخمس.
- 211- الفرع الرابع: الدليل الشرعي فلا جريمة بدون دليل شرعي.
- 217- المطلب الثالث: ضوابط العقاب التعزيري في الشريعة الإسلامية.
- 217- الفرع الأول: أنواع العقوبة التعزيرية ومقدارها.
- 221- الفرع الثاني: ضوابط العقوبة التعزيرية في الشريعة الإسلامية.
- 223- الضابط الأول: أن لا تخالف الشريعة الإسلامية.
- 225- الضابط الثاني: أن تكون متناسبة مع الجريمة والمجرم.
- 226- الضابط الثالث: أن تكون شخصية.

الفصل الثالث: جمود التشريع الجنائي الوضعي في ظل مبدأ قانونية

- 231- الجرائم والعقوبات.....
- 233- المبحث الأول: تعريف مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات ونتائجه.
- 233- المطلب الأول: تعريف مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات ونشأته ومبرراته.
- 239- المطلب الثاني: نتائج مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات.
- 239- الفرع الأول: التزامات السلطة التشريعية.
- 241- الفرع الثاني: التزامات السلطة التنفيذية.

الفرع الثالث: التزامات السلطة القضائية.	- 242 -
المبحث الثاني: تقييم مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات.	- 245 -
المطلب الأول: الانتقادات الموجهة لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات.	- 245 -
المطلب الثاني: تطورات مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات.	- 248 -
01- إدخال حد أدنى وحد أعلى للعقوبة:	- 248 -
02- إدخال الظروف المخففة:	- 249 -
03- إدخال وقف التنفيذ:	- 252 -
04- إدخال وقف الحكم النافذ (الإفراج الشرطي أو الإفراج المشروط):	- 253 -
05- صفح المضرور:	- 256 -
06- العفو العام.	- 259 -
07- العفو الخاص:	- 259 -
المطلب الثالث: انتهاكات مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات.	- 260 -
01- التعابير الفضفاضة.	- 260 -
02- الاتجاه نحو التشديد.	- 263 -
03- تضخم حجم التشريع الجزائي.	- 263 -
الخاتمة	- 265 -
قائمة المصادر والمراجع.	- 269 -
فهرس الموضوعات.	- 307 -

التجريم والعقاب

في ظل نظام التعزير وفي ظل مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات

الجرائم في الشريعة الإسلامية على اختلاف أنواعها تتفق جميعًا في أنها: معاصٍ فيها عدوان على الضروريات الخمس (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال). والتجريم والعقاب في الشريعة الإسلامية يدور على مبدأ حفظ الضروريات الخمس. وللحفاظ على الضروريات الخمس سلكت الشريعة الإسلامية في التجريم والعقاب مسلكًا فريدًا - تجلت فيه حكمة الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان - فنصت على أمهات الجرائم التي فيها عدوان على الضروريات الخمس، ونصت على عقوباتها في القرآن الكريم، أو السنة النبوية الشريفة، وهذه الجرائم هي: جرائم الحدود، وجرائم القصاص والدية. وهذه الجرائم يجمعها جامع واحد وهو: أنها معاصٍ فيها عقوبة مقدرة شرعًا. وعقوباتها هي: عقوبات توقيفية ولا مجال للاجتهاد فيها. ثم تركت للقاضي سلطة تجريم كل فعل فيه عدوان على الضروريات الخمس، وسلطة تحديد عقابه المناسب وفقًا لضوابط معينة. وتسمى الجرائم والعقوبات التي يحددها القاضي بالتعزير. وجرائم التعزير يجمعها جامع واحد وهو: أنها معاصٍ ليس فيها عقوبة مقدرة شرعًا. وعقوباتها هي: عقوبات اجتهادية وليست توقيفية.

أما القوانين الوضعية فإنها تنتهج أسلوب البيان الحصري للجرائم والعقوبات، وهذا تطبيقًا لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات، وتحرم القاضي الجنائي من سلطة التجريم والعقاب وتجعلها حكرًا على السلطة المختصة بالتشريع.

ش د م دار الكتاب الحديث للطبع والنشر والتوزيع 2-601-28-9947-978 ISBN

العنوان: 03 شارع بودربالة حميدات - أولادفايت
بالجزائر

هاتف/فاكس: 023280048

هاتف نقال: 0550587428

البريد الإلكتروني: dk.hadith@yahoo.fr



دار الكتاب الحديث